مطالعة في مفهوم السَّاكن والسُّكون

أ. د. أحمد محمّد قدّور(*)

١- تمهيد:

حين ينظر الدارس إلى الدّرس الصّوتي أو (علم الأصوات) عند العرب من الوجهة اللّسانيّة الحديثة يتّضح له مبلغ ما توصّل إليه القُدامى من أفكارٍ ونتائجَ مع قلّة الوسائل وانعدام الأجهزة المساعدة. لكنّ هذه النظرة تختلط أحياناً ببلبلةٍ للأفكار، وظهور موجات من الشكّ والتّشكيك في إنجاز علمائنا في دراسة اللغة، ولا سيّما الدراسة الصوتية. بل ذهب بعضهم إلى تخطئة هؤلاء العلماء جملة، واصطناع بديلٍ دُعِيَ بالمنهج الصوتي للبنية العربية(١). مع أنّ هناك في جانب آخر من الصورة جهوداً ضخمة بُذِلَتْ منذ فترة ليست بالقصيرة للتعريف بعلم الأصوات عند العرب، ومراجعة الكثير من مسائله في ضوء الدرس اللساني من غير افتئات على القدامى، أو انبهار بالمحدثين.

وتأتي هذه المطالعة في سياق مراجعة عامة لعدد من المسائل الصوتية في درسنا العربي. ويُشار هنا إلى بحث مطوّل للدكتور كمال بشر نشره في

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١) انظر ما اصطنعه عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية، ط١. ١٩٧٧م. وانظر رداً على بعض ما اقترحه لدى فخر الدين قباوة في كتابه إشكاليات في البحث والنقد النحويين، ص٣٦-٤٤.

كتابه القيّم «دراسات في علم اللغة»، بعنوان: السكون في اللغة العربية، ضمّه الجزء الأوّل من الكتاب. ويمثّل منهج الدكتور بشر وسطاً بين فريقين متناقضين من الدارسين: أحدهما لا يحفل بالوافد الجديد، ولا ينظر فيه، والآخر أعرض عن القديم جملةً.

وتعرض هذه المطالعة لثلاث محطّات في درس الساكن والسكون، أوّلها نقف فيها عند سيبويه، والثانية نقف فيها عند ابن جنّي، والثالثة نقف فيها عند ابن الطّحان. وقد انفرد كلّ منهم بشيء مختلف عن الآخر، ولكنّه يصبّ في حوض الموضوع المدروس. على أنّ إفادتنا من بحث الدكتور بشر كانت محصورة في إطار البحث وبعض الآراء فقط، إضافة إلى أنّه الباعث على إنشاء هذه المطالعة أصلاً.

أثار السكون درساً مهمًّا في علوم اللغة عند العرب، فقد تناوله النحاة وعرضوا لكثير من مشكلاته على مختلف المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية، وما يتعلّق برمزه في الكتابة. على «أنّ السكون من وجهة النظر الصوتية لم يمثّل مشكلة في نظر المتقدمين من اللغويين، فلم يُروَ عنهم فيما نعلم أيّ شيء يناقض قيمته الصوتية، أو حقيقته من حيث النطق بالمفهوم الذي نرتضيه اليوم»[٢]. أما آراء المتأخّرين – كما يذكر بشر– فتُصنَّف في ثلاث مجموعات رئيسة، هي: الأولى نظر فيها أصحاب هذه المجموعة إلى «السكون» على أنّه حركة، فجعلوه قسيماً للحركات، وواحداً في سلسلة عددها. والثانية لم يسمّ أصحابها «السكون» حركة، لكنّهم عاملوه على أنّه شيء ينطق، ويتلفّظ به تحقيقاً. واستغلق الأمر على بعض هؤلاء، فلم يستطيعوا التفريق بين الحركات وبين ما سمَّوه بالسكون

(٢) دراسات في علم اللغة لكمال بشر، ١/ ٢٠٥.

من ناحية النطق، مع أنّ السكون هو عدم الحركة الملفوظة، أو ما يتلفّظ به. وقد أطلق هؤلاء مصطلح «ساكن» على كلّ حرف خلا من الحركات الثلاث: الفتحة والكسرة والضمّة سواء أكان حرفاً صحيحاً، أم حرف مدّ. فالمدّات عندهم لا يمكن أنّ يكنّ إلا سواكن. وهي كالحروف الصحيحة في خلوّها من الحركات، لذلك نظروا إلى هذه المدّات نظرتهم إلى الساكن متأثّرين في ذلك بالرموز الكتابية. والمجموعة الثالثة رأت أنّ السكون لا يُنطَق به، وهو ليس بحركة أصلاً، بل هو «عدم الحركة». واعترض بعض هؤلاء – من المجموعة الأخيرة – على أولئك الذين يعاملون السكون معاملة الحركة من ناحية النطق والتلفّظ.

وعلّق كمال بشر على هذه الآراء بقوله: إنّ السكون هو عدم الحركة، وهذا العدم لا منطوق له في الواقع أو التصوّر. وتسمية هذا العدم سكوناً أمر يجوز قبوله، ولكنْ شريطة أن يكون الدارس على وعي بمفهوم هذا المصطلح من ناحية النطق. ولا نوافق على كثير مما نسبوه إلى السكون من خواصّ تجعله كما لو كان صوتاً له تحقّق ماديّ كالأصوات الأخرى. فهو «عدم»، أو لا شيء ، إذ إنّه لا يُنطق به، وليس له أيّ تأثير سمعي. ومعنى هذا أنّه ليس صوتاً «صامتاً» أو حركة «صائتاً»(٣).

وينبغي أن نشير إلى أنّ مفهومي الحركة والسكون مفهومان اختصّ بهما النحاة عندنا، وليس لهما ما يماثلهما في الصوتيات الغربية. فالنحاة لم ينظروا إلى التسلسل الصوتي في الكلام على أنّه مجرّد توالٍ لمقاطع صوتية، بل لاحظوا تضافر الحركة والسكون لإدراج الكلام، أي: وصله وربط عناصره. فالنظرية البنائية لدى العرب كذلك بُنيت على الأصول الساكنة، أي: الحروف التي لا

(٣) المرجع السابق، ١/ ١٩٣-١٩٧، ٢١٧-٢١٨.

تدخلها الحركة، إلا حين النطق بكلمة ما من تلك الأصول. وجاء لدى سيبويه: «وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمّة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه»(٤). ونشير إشارات عجلى إلى بعض ما ورد لدى الدكتور بشر، على أن نعود إلى بعضها بالتفصيل لاحقاً. فالقدامى وصفوا حروف المدّ بالسكون، لأنّ المدّ يتلاشى، ولا يتأتّى له الخروج إلى مخرج الحرف التالي له، فأشبه بذلك الساكن الجَلْد في عجزه عن الوصول إلى المخرج التالي. فلا خلاف بين معرفة القدامى لجوهر المدّ الصائتي، واعتبارهم حرف المدّ ساكناً لانحصاره في موضعه، وعدم انتقاله، كما تقدّم. فمن الوجهة الصوتية «الفونيتيكية» عرفوا المدّ ودرسوه وبيّنوا أحكامه، ومن الوجهة الصوتية التشكيلية «الفونولوجية» لاحظوا عجزه عن الإدراج وانتهاءه متلاشياً بالسكون، فعدّوه ساكناً من هذه الوجهة. أما وصف «السكون» بأوصاف نطقية فهو من باب التجوّز، فالوصف للحرف «الساكن» حتماً، ولذلك يختلف السكون باختلاف الحرف من جهة خصائصه النطقية. وإذا نظرنا إلى أنّ المقصود هو الحرف الساكن – كما تقدّم – جاز أن يوصف الحرف الساكن بأوصاف صوتية جرسية كالقلقلة والنفخ والغنّة ونحو ذلك.

إنّ مفهوم السكون أو الحرف الساكن –كما يستخلص من آراء كثيرة– هو خلوّ الحرف من الحركة الظاهرة، على أنّ له قيمة إيقاعية معروفة، ولذلك بنيت التفعيلات العروضية على توالي الحركة والسكون. والحرف الساكن لا يخلو من حركة «داخلية» استمدّها من المتحرّك السابق له جعلته يُنطَق به بتأثير ذلك المتحرّك، فالسكون حقيقة هو البقاء في الحيّز (أو المخرج) وعدم الانتقال إلى حيّز آخر.

(٤) الكتاب، ٤/ ٢٤١-٢٤٢.

٣- الحرف الحيّ والحرف الميّت:

وصف سيبويه (ت ١٨٠هـ) «الحرف» بأنّه ميّت، إذا كان من حروف المدّ الثلاثة، ووصف الواو والياء إذا تحرّكتا بأنّهما حيّتان. ويبدو أنّ هذا المفهوم في وصف حروف المدّ يرجع إلى الخليل، فقد ذكر سيبويه أنّه سأله -يقصد شيخَه الخليل- عن واو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة، لأيّ شيء هُمِزن في الجمع، ولم يكنّ كمعايش؟. فقال: «إنّ هذه الحروف لم يكنْ أصلها التحريك، وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حال. أما نحو معايش ومَعاون فأجمعُ ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حرّكت كجدوَل.. فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغيّر»[٥]. على أنّ سيبويه سبق أن عرض في موضع متقدّم من الكتاب لواو عَجوز وجَزور، وقال: إنّها لا تثبت، وإنّما هي مدّة تبعت الضمة، ولم تجئ لتُلحق بناءً ببناء.. فهي لا تثبت في الجمع إذا قلت: عجائز.. فهذه الميتة (أي: واو عجوز) التي لا تثبت في الجمع لا يجوز فيها أن تثبت[٦]. ثم يقول: «إنّ (عجوز) ليست كجدوَل، ولا قسوَر. ألا ترى أنّك لو جئت بالفعل عليها لقلت: جَدْوَلْتُ وقَسْوَرْتُ. وهذا لا يكون في مثل عجوز»[٧]. ويصف واو جدول

(٥) الكتاب، ٤/ ٣٥٦. وقارن بغانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص٣٨٠. ويريد بالسؤال أستاذه الخليل، فقد ذكر السيرافي أنّ كلّ ما قال سيبويه: وسألته، أو قال من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل. انظر: الكتاب لسيبويه، من مقدمة المحقق ١/ ١١. وكذلك نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، ص٤٥.

(٦) الكتاب، ٣/ ٤٧٠. فالياء والواو في معايش (مفرده معيشة)، ومَعاون (مفرده معونة) حرفان أصلان، وكانا متحركين قبل إعلالهما في المفرد لموازنة الفعل. أما الواو في عجوز فحرف مد زائد لم تكن متحركة من قبل.

(٧) السابق، ٣/ ٤٧١.

وقسور بأنّ الواو فيها حيّة[٨]. وكذلك (الواو) في «طويل وطوال فهي بمنزلة جاوَر وجِوَار، لأنّها حيّة في الواحد على الأصل»[٩]. ويَـذكرُ أيضـاً فـي هـذا النحو «أنّهـم بيّنـوا فـي هـذه الأحـرف (نحـو أجـودت وأطولـت واسـتحوذ واستروح)، فجعلوها بمنزلتها في أنّها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتهـا حيـث أحيوها فيما تعتلّ فيـه نحـو اجتـوروا»[١٠]. ويصـف كـذلك الـواو فـي نحـو (سَوْط وسياط، وثَوْب وثياب، وروضة ورياض) «بأنّ الواو فيها ميتة سـاكنة، لذلك شبّهوها بواو يقول، لأنّها ساكنة مثلها، ولأنّها حرف الاعتلال»[١١].

ويذكر سيبويه أيضاً أنّهم جاؤوا بالمصدر على فَعْلَة، نحو (عَيمة)؛ لأنّـه كان في الأصل على فَعَل.. ولكنّهم أسكنوا الياء وأماتوهـا[١٢]. والياء إذا كانـت ساكنة لم تكن حيّة[١٣]. والألف حرف ميّت دائماً، وإنّما صارت هذه الألـف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجُوالـق، لأنّهـا ميتـة مثلهـا[١٤]. وسبب أنّ الألف ميتة دائماً أنّها لا تُحرّك، «فإن حرّكـت صـارت غيـر ألـف، والواو والياء تحرّكان ولا تغيّران»[١٥].

ويقول كذلك: «وإنّما جسروا على حذف الألف، لأنّها ميتـة لا يـدخلها

(٨) السابق، ٣/ ٤٦٩.

(٩) السابق، ٤/ ٣٦٣.

(١٠) السابق، ٤/ ٣٤٦.

(١١) السابق، ٤/ ٣٦٠.

(١٢) الكتاب، ٤/ ٢٤-٢٥. وفيه: «وأما ما كان من بنات الياء والواو التي هـي عـين، فإنمـا تجـيء على فَعِلَ يفعَل معتلة لا على الأصل، وذلك عِمْتُ تعامُ عيمـة، وهـو عيمـان، وهـي عيمـى، جعلوه كالعطش، وهو الذي يشتهي اللبن، كما يشتهي ذاك الشراب». انظر: ٤/ ٢٤.

(١٣) السابق، ٢/ ٢٦١.

(١٤) السابق، ٣/ ٤١٩.

(١٥) السابق، ٤/ ٥٤٧-٥٤٨.

جرّ ولا رفع ولا نصب فحذفوها، كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة. ولو كانت الياءان متحرّكتين لم تحذفا لقوة المتحرّك. وهذه الألف (نحو مرمًى) أضعف تذهب مع كلّ حرف ساكن»[١٦]. فالحركة هي التي تجعل الحرف حيًّا، «وذلك أنّ آخر الاسم لما تحرّك وكان حيًّا يدخله الجرّ والرفع والنصب صار بمنزلة سلامانٍ وزعفرانٍ..»[١٧].

ويصف سيبويه الحروف الثلاثة السواكن «بأنّها حروف ميتة، وقد بلغت غاية ليس بعدها تضعيف»[١٨]. وما ذلك إلا لسكونها وضعفها، إذ كانت ميتة خفية[١٩]. «ولذلك يجسرون بهذا على هذه الحروف الميتة، وسترى للمتحرّك قوّة ليست للساكن في مواضع كثيرة»[٢٠].

ويصف سيبويه في نصّ نادر الهمزة بأنّها «كلمة حيّة لم تجئ للمدّ، وإنّما هي بمنزلة جيم مساجد، وهمزة بُرائل.. فالألف أولى بالطرح من الهمزة»[٢١].

والخلاصة أنّ سكون هذه الحروف وضعفها هو الذي يجعلها ميتة قابلة للحذف، على حين أنّ الحركة هي التي تجعل الواو والياء قويّتين عصيّتين على الحذف، فالتحرّك قوّة والسكون ضعف[٢٢]، وصار لذلك المتحرِّك

(١٦) السابق، ٣/ ٣٥٥-٣٥٦.

(١٧) الكتاب، الموضع نفسه.

(١٨) السابق، ٣/ ٥٤٤.

(١٩) السابق، ٢/ ٢٦٢.

(٢٠) السابق، ٣/ ٣٥٦.

(٢١) الكتاب، ٣/ ٤٣٩. وسيبويه يطلق لفظ «الكلمة» على حرف الهجاء (الهمزة)، كما أطلق لفظ «الحرف» على الكلمة مطلقاً أياً كانت في مواضع من كتابه. انظر: خديجة الحديثي: «المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه»، ص ١٧٤.

(٢٢) يذكر أنّ الدكتورة خديجة الحديثي عرّفت استناداً إلى سيبويه الحرف الحيّ والحرف الميّت، ونقلت نصوصاً من كتاب سيبويه من غير تعليق ثمّ. انظر بحثها المعنون =

حيًّا، والسّاكن ميتاً.

وتابع سيبويه بعضُ شرّاح الشافية كالأستراباذي (رضي الدين ت٦٨٨هـ) في شرحه للشافية، فذكر أنّ سيبويه قال: «إنّما لم تحذف الياءات، لأنّها إذا تحرّكت قويت كالحروف الصحيحة»[٢٣]. وعرض لِواو «حَوْض»، إذ لم تعلّ، بل فيها شَبَه الاعتلال، وهو كونها ساكنة، لأنّ السكون يجعلها ميتة، فكأنّها معلّة[٢٤]. ووصف حروف العلّة بأنّها لا تحتمل الحركة[٢٥].

ونقل الخضر اليزدي (كان حيًّا سنة ٧٢٥هـ) كلام سيبويه عن تخفيف الهمز، وعلّق عليه بقوله: «إنّ بينَ بينَ قريب من المتحرّك، كما دريت، فلو جُعلت كذا لم يكن تخفيف، لكنّ المطلوب هو، أما الملازمة فلأنّ الساكن أخفّ من المتحرّك، وما قرب منه، وأما اللازم فظاهر..»[٢٦]. وكلام سيبويه المقصود هو: إنّما منعك أن تجعل هذه السواكن بينَ بينَ، لأنّها حروف ميتة. وفي إمالة الألف الصائرة ياء مفتوحة، نحو دعا، فنقول: دُعيَ، وحُبلى، فنقول: حُبليان علّق على قيد الياء بكونها مفتوحة: لئلا يرد جواز إمالة مثل: تاب، وجال (كذا، وسترد لاحقاً بالمهملة)، فإن ألفه قد تصير ياء، كما في تِيْب، وحِيْل، لكن لا تصير ياء مفتوحة قطعاً، لأنّ التحرّك يزيدها قوّة في اليائية، وإن كان عارضاً بخلاف انقلابها ساكنةً، لأنّ الحرف الساكن كالميّت، ولا سيّما حروف اللين[٢٧].

= بـ«المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه، مؤتمر النقد الأدبي الخامس، ١٩٩٤م، جامعة اليرموك، إربد، الأردن»، ص٨.

(٢٣) شرح الشافية للأستراباذي، ٢/ ٣٠٠، وقارن بسرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، ١/ ٢٠.

(٢٤) شرح الشافية للأستراباذي، ٣/ ١٣٨.

(٢٥) السابق، ٣/ ٤٠.

(٢٦) شرح الشافية لليزدي، ٢/ ٧٥١-٧٥٢.

(٢٧) السابق، ٢/ ٧٢٥-٧٢٦. والكتاب لسيبويه: ٣/ ٥٤٤.

وذكر ابن الطحان (ت نحو ٥٦١هـ) -وهو أحد القرّاء وعلماء التجويد- في كتابه «مرشد القارئ إلى معالم المقارئ» حين عرض للمخارج الياء الحيّة مع الجيم والشين، كما ذكر الياء والواو المدّيتين من غير شرح، إلا أنّه ذكر من قبل أنّ المتحرّك حيّ[٢٨]. وفي هذا دليل على تأثّره بسيبويه في مفهوم الحرف الحيّ والحرف الميّت.

ونخلص من هذا الحديث إلى أنّ الأمر يدور على حروف المدّ وحدها؛ فإن كانت ساكنة فهي ميتة، لأنّها ضعيفة وخفية وقابلة للحذف؛ وإذا تحرّكت الواو والياء - والألف ساكنة أبداً - قويتا وصارتا حيّتين، لأنّ الحركة تخرجهما من كونهما حرفي لين، أو كونهما من المعتلّ[٢٩]. وليس فيما تقدّم أيّ حديث عن طبيعة السكون، أو مقارنته بالحركات.

٣- الساكن الصحيح والمدّ:

وقف ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) عند المتحرّك والساكن، وفصّل أحوال السكون حين اتخذ وزن «فَعْل» أساساً للدرس؛ إذ رأى أنّ هذا الوزن أعدل الأوزان التي يتصرف عليها الثلاثي المجرّد، والتي تبلغ اثني عشر بناء، يُستعمل منها أحد عشر، ويُهمل واحد للاستثقال[٣٠]. وذكر أنّ الساكن على

(٢٨) مرشد القارئ إلى تحقيق معالم القارئ لابن الطحان، ص٣٠، ٥٨، ٥٩. وسقط وصف «الحية» من مطبوعة مخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان، وهو جزء من كتاب مرشد القارئ المذكور آنفاً. انظر: مخارج الحروف وصفاتها، بتحقيق محمد يعقوب تركستاني، ص٨١. وجاء في كتاب «مخارج الحروف وصفاتها» لبرهان الدين بن عمر ابن إبراهيم الجعبري (ت ٧٣٣هـ) في المجموع الذي ضمّ مرشد القارئ وفق ما جاء في المخطوطة: «الجيم والشين والياء المتحرّكة واللينة من وسط اللسان..». انظر: مخارج الحروف لابن الطحان، ص٧٣، ومرشد القارئ له كذلك، ص٢٧.

(٢٩) الكتاب، ٤/ ١٩٣، ٣٨٤، وانظر: ٣/ ٣١٠.

(٣٠) الخصائص، ١/ ٦٨، ٥٦-٥٧.

ضربين: ساكن يمكن تحريكه، وساكن لا يمكن تحريكه، الأول منهما جميع الحروف إلا الألف الساكنة المدّة. والثاني هو هذه الألف، نحو ألف كتاب وحساب وباع وقام[٣١]. وقسم ابن جني الساكن بحسب موقعه إلى ساكن محشوّ به، وساكن موقوف عليه، وشرع يفسّر أحوالهما؛ فسكون العين ليس كسكون اللام (في وزن فَعْل)، فصار الساكن المتوسّط لما ذكرنا كأنّه لا ساكن ولا متحرّك، وتلك حال تخالف حالَيْ ما قبله (المتحرّك)، وما بعده (الساكن في الوقف). وسبب ذلك أنّ هذا الساكن المحشوّ به يُدرج إلى ما بعده، فتختلف حاله عن المتحرّك والساكن، إذ يغدو بالإدراج مضارعاً للمتحرّك. فالحرف الساكن ليست حاله إذ أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه؛ وذلك لأنّ من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صُوَيت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصُّوَيت وتضاءل للحسّ، فيستهلك إدراجك إيّاه طرفاً من الصوت الذي كان الوقف يقرّه عليه، ويسوغك إمدادك به[٣٢]. ومما يدلّك على أنّ الساكن إذا أُدرِج ليست له حال الموقوف عليه أنّك قد تجمع في الوقف بين الساكنين، نحو (بكْر) و(عمْرو). فلو كانت حال سكون كاف (بكر) كحال سكون رائه لما جاز أن تجمع بينهما من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء، فكان يلزمك حينئذ أن تبتدئ بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية، لا، بل دلّ ذلك على أنّ كاف (بكر) لم تتمكن في السكون تمكّن ما يوقف عليه، ولا يتطاول إلى ما وراءه[٣٣].

(٣١) الخصائص، ٢/ ٣٣٧.

(٣٢) السابق، ١/ ٥٧-٥٩.

(٣٣) السابق، ١/ ٥٨-٦٠.

وواضح أنّ ابن جنّي يعتقد أنّ هذا الساكن فيه أثر للحركة المستمدّة من فاء الكلمة جعلته حين يُدرَج مشاكلاً للمتحرّك، لأنّ أصل الإدراج للمتحرك، إذ كانت سبباً له وعوناً عليه(٣٤). على أنّ هذا الإدراج ينتقصه بعض الخصائص الجرسية التي تظهر في الوقف.

«فالموقوف عليه أتمّ صوتاً من الساكن المحشوّ به. وسبب ذلك أنّك إذا وقفت عليه، ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبّثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة على إتباع ذلك الصوت إيّاه. فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت، وهو مع ذلك ساكن، نحو (اِفْ، اِسْ، اِصْ). قيل: هذا القدر من الصوت إنّما هو متمّم للحرف، وموفٍّ له في الوقف، فإذا وصلت ذهب أو كاد. وإنّما لحقه في الوقف، لأنّ الوقف يضعف الحرف»(٣٥). ويزيد في بيان ذلك -كما يقول- أنّك تقول في الوقف: النفس، فتجد السين أتمّ صوتاً من الفاء، فإن قلبت قلت: النسف، وجدت الفاء أتمّ صوتاً، وليس هنا أمر يعرف هذا إليه، ولا يجوز حمله عليه إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف ألبتة(٣٦). ومع ذلك فإنّ هذا الساكن مع تمكّنه في الخصائص الجرسية (النطق به ساكناً غير مدرج) لا يخرجه عن سكونه، لأنّ ذلك الصوت اللاحق للفاء والسين ونحوهما إنّما هو بمنزلة الإطباق في الطاء، والتكرير للراء، والتفشي في الشين، وقوّة الاعتماد في اللام. فكما أنّ سواكن هذه الأحرف إنّما تكال في ميزان العروض الذي هو عيار الحسّ وحاكم القسمة والوضع بما تكال به

(٣٤) الخصائص، ١/ ٥٨.

(٣٥) السابق، ١/ ٥٧-٥٨، ٢/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٣٦) السابق، ١/ ٦٠.

الحروف السواكن غيرها، فكذلك هي أيضاً سواكن[٣٧].

ويُفهم من كلام ابن جنّي أنّ هذه الفروق الدقيقة سببها الإدراج أو عدمه؛ فالإدراج يستهلك بعض الخصائص الجرسية، على حين أنّ عدم الإدراج يحقّق هذه الخصائص كاملة، مع بقاء السكون في الوزن العروضي سكوناً، إذ لم يبلغ ما في بعضه من الصويت اللاحق مقدار الحركة المستقلّة عن الحرف، كما أنّ المدرج الذي ينقصه بعض الخصائص الجرسية يبقى ساكناً بالمعنى نفسه. وهذا حال الموقوف عليه بالسكون المجرّد، وبالإشمام، لأنّ الإشمام للعين دون الأذن. أمّا روم الحركة فيكاد يكون الحرف به متحرّكاً، ألا تراك -كما يقول- تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف: أنتَ وأنتِ. فلولا أنّ هناك صوتاً لما وجدت فصلاً[٣٨]. وهكذا يتبيّن أنّ هناك ثلاث أحوال لوزن «فَعْل» الذي اتخذه ابن جني مثالاً لدرس السكون، هي تحرّك الفاء ألبتة، وحشو العين الذي صار كأنّه لا ساكن ولا متحرّك، وساكن اللام الذي هو أتمّ صوتاً من سابقه. فتلك إذن ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية، فكما يحسن تألّف الحروف المتفاوتة، كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب، لا على إيغال في البعد. لذلك كان مثال (فَعْل) أعدل الأبنية حتى كثر وشاع وانتشر؛ ففتحة الفاء وسكون العين في الدرج، وإسكان اللام في الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة[٣٩].

وهناك من بعد رأيان في اجتماع الساكنين الصحيحين. فابن يعيش

(٣٧) الخصائص، ٢/ ٣٢٩.

(٣٨) السابق، ٢/ ٣٢٨.

(٣٩) السابق، ١/ ٥٨-٥٩.

(ت٦٤٣هـ) يرى أنّ الوقف سدّ مسدّ الحركة، لأنّه يمكّن جرس ذلك الحرف، ويوفّر الصوت، فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له، فبان بذلك بما ذكرته أنّ الحرف الموقوف عليه أتمّ صوتاً، وأقوى جرساً من المتحرّك، فسدّ بذلك مسدّ الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله(٤٠). لكنّ الأستراباذي يرى أنّ اجتماع الساكنين الصحيحين حقيقة مستحيل، إذ لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مختلسة غير مشبعة على الأوّل منهما، نحو بكْر، بشْر، بسْر حرّكت عين الثلاثة بكسرة خفيفة، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء الساكنة. فإذا خليت نفسك وسجيّتها وجدت منها أنّها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيئه بعد الساكن الأوّل من بين الحركات إلا إلى الكسرة؛ لأنّ الثاني من الساكنين هو الذي يمتنع التلفّظ به، إذا كان الأوّل صحيحاً. فالأصل أن يتوصّل إلى النطق بالساكن الثاني بتحريك الساكن الأوّل، لا بحذفه، لأنّ سكونه هو المانع من النطق به، فيرفع ذلك المانع فقط، وذلك بالتحريك(٤١).

ويتّفق هذا الرأي مع ابن جنّي الذي رأى أنّ الساكن المحشوّ به لو كان ساكناً حقيقة لما توصّلنا إلى النطق بالساكن الموقوف عليه(٤٢). لكنّه لم ينصّ على حركة مختلسة على الساكن الأوّل، بل اكتفى ببيان اختلاف هذا الساكن صوتيًّا عن الساكن الآخر الموقوف عليه. وهذا الاختلاف سبّبه الإدراجُ، فتمّ الوصل بما في ذلك الساكن المحشوّ به من أثر التحرّك غير الظاهر.

---

(٤٠) شرح المفصل لابن يعيش، ٩/ ١٢٠-١٢١، وقارن بشرح الشافية للأستراباذي، ٢/ ٢١٥، الحاشية رقم (١).

(٤١) شرح الشافية للأستراباذي، ٢/ ٢١٠-٢١١، ٢٠٧، ٢٣٧.

(٤٢) الخصائص، ١/ ٦٠.

ويقرّر ابن جني أنّ الصوت لا يجري في الساكن، فإذا حُرِّك انبعث الصوت في الحركة، ثم انتهى إلى الحرف، ثم أشبعت ذلك الحرف، ومطلته.. و«لما كان ساكناً صحيحاً لم يجر الصوت فيه، فلما لم يجرِ فيه حرّكه بالكسر، ثم أشبع كسرته، فأنشأ عنها ياء»(٤٣). ويرى أنّ حروف المدّ لا يسوغ تحريكها، لأنّها من جنس الحركة، والحركة لا تحرّك: «ومن ذلك أنّ أقعد الثلاثة في المدّ لا يسوغ تحريكه، وهو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركة، ألا ترى أنّ الحركة لا يمكن تحريكها..»(٤٤). فالألف والياء والواو هي حروف لينة مصوّتة، فيها امتداد وقابلية للمطل. أما حين ينهضون بالألف بقوّة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها، إذا لم يجدوا عليه تطرّقاً، ولا بالاستراحة إليه تعلّقاً، وذلك نحو: شابّة.. وإذا كان كذلك فكلّما رسخ الحرف في المدّ كان حينئذٍ محفوظاً بتمامه، وتمادي الصوت به، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو. فشابّة إذن (يقصدُ ألفَها) هو أوفى صوتاً، وأنعم جرساً من أختيها (الواو والياء)(٤٥). فهذا كلّه يجري ضمن المدّ ولا يخرج عليه ألبتة. ويقوم هذا المطل مقام تحريك الساكن الصحيح منعاً لالتقاء الساكنين، كما هو واضح. ومع ذلك فهو لا يعدّ تحريكاً.

ويرى الخضر اليزدي أنّ الصحيح هو أنّ المدّ مهوّن للنطق بالساكن بعده، ولِما فيه من استمرار الصوت، فكأنّ المدة حرف متحرّك(٤٦). وخلص

(٤٣) السابق، ٣/ ١٣٠-١٣١.

(٤٤) السابق، ٢/ ٣١٩.

(٤٥) السابق، ٣/ ١٢٤- ١٢٦.

(٤٦) شرح الشافية للخضر اليزدي، ١/ ٤٧٢، ٥٥٤.

اليزدي في هذا الصدد إلى أنّ الحرف المنطوق به إما معتمد على حركته، أو حركة مجاوره، أو لين قبله.. ومن أنكر ذلك فقد كابر المحسوس[٤٧].

ويفضي بنا هذا الحديث إلى الوقوف عند اعتبار حرف المدّ ساكناً، كما تقدّم في مطلع البحث. فالقدامى أجمعوا على أنّ حرف المدّ ساكن لا يقبل الحركة بحال ما دام مدًّا[٤٨]، مع أنّهم فهموا الجوهر الصائتي لحرف المدّ فهماً عميقاً، بل لقد ذهبوا إلى أنّ الحركات مختزلة ومنتزعة من حروف المدّ؛ «فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو». وذكر السيرافي أنّ الفتحة حرف من الألف، والكسرة حرف من الياء، وكذلك الضمة حرف من الواو. بل إنّ الحركات أبعاض حروف المدّ[٤٩]؛ «فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات، لأنّها أخوات، وهي أمّهات البدل والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها»[٥٠]؛ أي: الحركات المأخوذة منها. ومعروف وذائع درس ابن جني للحركات في كتابيه «سرّ صناعة الإعراب» و«الخصائص». وقد انتهى منه إلى بيان العلاقة المتبادلة بين الحركات وحروف المدّ بما لا يحتاج إلى إعادة، وقد عرضنا لكثير منه فيما تقدّم.

لكنّ المدود على المستوى التشكيلي «الفونولوجي» عُوملتْ معاملة الساكن، لأسباب كثيرة، منها: أنّها لا تقبل الحركة كالحرف الصحيح، فلا تحرّك كباقي الحروف ما دامت في حالة المدّ ما خلا الألف التي لا تحرّك أبداً. وأنّه

(٤٧) السابق، ١/ ٤٩٨.

(٤٨) سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ٢٨.

(٤٩) الكتاب، ٤/ ٢٤٢، والحاشية رقم (١) منه. وانظر كذلك ٤/ ١١٤- ١١٥، ١٧١، ٣١٣، ٣١٤، ٣٣٩، ٤٣٤، و: سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ١٧-٢٧. و: كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي القيسي، ص٨١.

(٥٠) الكتاب، ٣/ ٥٤٤، والحاشية رقم (٦) منه.

يوقف عليها كما يوقف على الساكن الصحيح الجَلْد، والوقف لا يكون إلا على الساكن، فلا يوقف على حركة. وأنّها لا تلتقي مع ساكن صحيح، إلا إذا كان مدغماً، وفي كلمة واحدة، أو موقوفاً عليه؛ لِمَا في الحرف المدغم من التشبّث بالحركة، ولأنّ حالة الوقف عارضة، والكلام على الوصل والإدراج. وأنّها تعدّ في وزن الشعر ساكنة، مثلها مثل الساكن الصحيح من غير فرق، لأنّ المعتبر هو التحرّك الذي لا بدّ من أنّه ينتهي بالسكون(٥١). وهي تبقى دائماً في إطار المقطع الواحد -بحسب التقسيم اللساني للمقاطع- أي: تشكّل مع الحرف السابق المتحرّك قبلها مقطعاً غير قابل للانفصال. وفي هذا دليل على ارتباط المدّ بالحركة قبله ارتباطاً وثيقاً لا فكاك منه. وهي تشكّل في درج الكلام تركيباً صوتيًّا، يعادل المتحرّك والساكن ما دامت مدوداً، ويعادل هذا السبب الخفيف في العروض ما خلا حالات خاصة تكون فيها منقلبة عن حرف متحرّك، فيراعى أصلها في الميزان الصرفي عوداً إلى الأصل(٥٢)؛ فنحو «قال، يقول، يبيع» لا يعتبر حرف المدّ في الوزن مدًّا، بل يعتبر حرفاً صحيحاً متحرّكاً نظراً إلى الأصل المنقلب عنه. والمدّات تحتلّ مكاناً واضحاً في درج الكلام، وهذا ما يصيّرها حرفاً مثل الحروف الأخرى، «إذ يمكن أن يبدل من هذه المدّات وإليها. فالهمزة التي في (العصائب) هي الألف التي في العصابة، والواو التي في (الكواهل)، هي الألف التي في الكاهل»(٥٣)؛ «فملاحظتهم هذه في تصريف الكلم من صيغة

(٥١) كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي القيسي، ص٧٦.

(٥٢) التشكيل الصوتي في اللغة العربية لسلمان حسن العاني، ص١٢٠، وانظر في وزن (قال) و (غزا) و (يقول) و (يبيع) لدى عبد الصبور شاهين في كتابه: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٨٢-٨٧، إذ يذهب إلى سقوط المدّ من الميزان.

(٥٣) تهذيب اللغة، ١/ ٥١. وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، ٢/ ١٨٧.

إلى أخرى هي التي أدتهم إلى اعتبار المدّات حروفاً توامّ مثل الحروف غير اللينة، لأنّ كلّ ما يقوم مقام شيء ويؤدّي ما يؤدّيه فهو بمنزلته»[٥٤].

٤- السكون الحيّ والسكون الميّت:

طلع ابن الطحان على الدارسين بمصطلح جديد، هو السكون الحيّ، والسكون الميّت ضمن فصل خصّصه لحدود الحركات والسكون، في المقدمة الثانية التي تناول فيها أصول القراءات. ونشير بدءاً إلى أنّ الدكتور غانم قدوري الحمد نبّه على هذا المصطلح، واجتهد في تفسيره، فله الفضل في ذلك. فالسكون إذن لدى ابن الطحان نوعان: حيّ و ميّت. «فالحيّ هو الذي يتهيّأ له العضو ويأخذه فيسمع قرعه به، مثل (حُكْم) و(غَيْر). فأنت تجد الكاف والياء ظاهرتي الجسم والقرع لإعمال العضو فيهما، كما يعمل في المحرَّك، مثل (حكَم) و (مَيلَ)، والمتحرّك حيّ، فلذلك السكون الذي يوجد فيه أخذ العضو إياه حيّ أيضاً. والسكون الميّت لا يكون إلا في حروف المدّ واللين الثلاثة : في الألف الثابتة السكون، وفي الواو بعد الضم، وفي الياء بعد الكسر. فأما الألف فشهرتها بعدم حكمها من أن ينقطع لها في الفم جزء تتحيّز إليه ظاهرة. وأما الواو والياء فإنهما ما وقعتا بعد حركتهما فإن سكونهما ميّت، وذلك أنه غير جار على عضو، ولا حاصل في حيّز، إنّما يصير الفم لصوتيهما كالأنبوب. وهما إذا انفتح ما قبلهما كسائر الحروف، فسكونهما حيّ لسكونهما. إلا أنّ السكون الحيّ يتفاضل بمقتضى طبع الحرف من القوة، وتمكّنه منها. كما أنه في الوقف أندى منه في الوصل، كما أنه في الوقف بحروف القلقلة أنمى حياة منه في الوصل»[٥٥].

(٥٤) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، ٢/ ١٨٧-١٨٨.

(٥٥) مرشد القارئ إلى معالم المقارئ لابن الطحان، ص٥٨.

ويضيف إلى ذلك أنّ القارئ «إن وصله بغيره بيّنه بما يحقِّق له من صفاته القائمة بذاته، من غير قطع مسرف، ولا فصل متعسّف سوى ما يحكم به طبيعته من احتباس العضو لإظهار قرعه، فإن وقف عليه بيّنه أيضاً بما يجب له من صفاته القائمة بذاته، المعينة على حياته..»[٥٦].

ثم يذكر أنّ «في الواو والياء الحيّتين توقيفاً من الأداء، وكذلك السكون الميّت حدّه مقيّد بالأداء من شرع القرّاء»[٥٧].

ويبدو أنّ فكرة ابن الطحان في تقسيم السكون تعتمد على سيبويه في تقسيم الحروف الثلاثة إلى حيّة وميّتة،[٥٨] وأنه اعتمد، فيما يبدو، على مفهوم ابن جني للساكن المدرج والموقوف عليه.

فالسكون عنده يعادل (السَّاكن) عند من تقدّمه، لأنّ الحرف هو الذي يوصف بالحركة والسكون، والسكون لا يوصف بالحياة والموت إلا تجوّزاً. ويرى ابن الطحان أنّ المتحرّك حيّ، وهي فكرة سيبويه عن الواو والياء المتحركتين خاصّة. والسكون الحيّ وُصف بذلك، لأنه يرد معه أخذ العضو إيّاه، لا بل إنّه يُسمع قرعه به. ولذلك يبدو الحرف الذي هذه صفته ظاهر الجسم والقرع لإعمال العضو فيه. ويذكرنا هذا الكلام بمفهوم ابن جني للسَّاكن المحشوّ به، إذ هو لا ساكن ولا متحرّك، إذ فيه أثر الحركة الناتج من حركة العضو الناطق، لذلك فهو قادر على الانتقال إلى المخرج التالي كالمتحرّك. وتنبغي الإشارة إلى أنّ ابن الطحان ذكر (أنّه يُسمع قرعه به) دليلاً على أثر الحركة فيه. ولأنّ المتحرّك حيّ، فالسكون الذي يجري على حرف يتهيأ له العضو حيّ كذلك.

---

(٥٦) السابق، ص٥٨-٥٩.

(٥٧) السابق، ص٥٩.

(٥٨) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد لغانم قدوري الحمد، ص٣٨٠.

ويَتَّضح من كلام ابن الطحان أنّ وجه التقابل بين السكون الحيّ، والسكون الميّت قائم على أساس طبيعة مخرج الحرف في أثناء النطق. فالحروف الصحيحة الجَلْدة سكونها حيّ، لأنّ أعضاء النطق تعمل في مخارجها، إما بسدّ مجرى النفس، وإما بتضييقه. أما حروف المدّ فإن أعضاء النطق لا تعترض مجرى النفس عند صدورها، ولذلك سكونها ميت(٥٩). وذلك أنّ السكون الميّت غير جارٍ على عضو، ولا حاصل في حيّز. إنّما يصير الفم لصوتيهما (الياء والواو المدّيتين) كالأنبوب(٦٠).

وهذا اجتهاد واضح مهمّ من ابن الطحان، لم نجد من يتابعه بالشرح والتمثيل فيما اطلعنا عليه. و ربما لم يكن ابن الطحان هو أوّل من شرح هذه الفكرة التي يرجع أصلها إلى سيبويه، مع أنّ أحداً ممّن عرضوا لهذه الفكرة كابن الطحان والقسطلاني (ت٩٢٣هـ)، وغيرهما احتمالاً، لم يُشر إليها، ولا تحدّث عنها منسوبة إلى مصدرها(٦١).

و«السكون الحيّ يتفاضل بمقتضى طبع الحرف من القوة، وتمكّنه منها، كما أنّه في الوقف أندى منه في الوصل»(٦٢). وهذا مماثل لمفهوم ابن جني: أنّ الساكن الموقوف عليه أتمّ صوتاً من حيث الخصائص الجرسية من الساكن المدرج. و«في الوقف بحروف القلقلة أنمى حياة منه في الوصل»(٦٣). ولهذا الكلام أصل لدى ابن جني كذلك، إذ عرض للوقف على أمثلة من الحروف كحروف الهمس، وذكر أنّ هناك صُوَيتاً مع هذه

(٥٩) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد لغانم قدوري الحمد ، ص٣٧٩.
(٦٠) مرشد القارئ لابن الطحان، ص٥٨.
(٦١) الدراسات الصوتية للحمد، ص٣٧٩.
(٦٢) مرشد القارئ لابن الطحان، ص٥٨.
(٦٣) السابق، ص٥٨.

الحروف يظهر واضحاً في الوقف. أما إذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصُّوَيت وتضاءل للحسّ، وخفي، وقلّ، وخفّ ما كان له من الجرس؛ كما ذكر أنّ حروف القلقلة لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت(٦٤).

ويصنّف ابن الطحان الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما مع الصحاح، فسكونهما حينئذ حيّ. أما إذا وقعتا بعد حركتيهما، فإنّ سكونهما ميّت. وفي هذا صدًى لتصنيف جرى عليه علماء التجويد، وهو جعل الواو والياء المتحركتين واللّينتين (أي: الساكنتين المسبوقتين بفتح) في مخرجين محقّقين مع الصحاح الأخرى، وجعلهما – وهما مديّتان – في مخرج مقدّر مع الألف. وقد تقدّم أصل هذه الفكرة لدى سيبويه(٦٥). وذكرنا فيما سبق جعل ابن الطحان الياء الحيّة مع الشين والجيم حين عرض لِذِكر المخارج(٦٦).

ومهما كان السكون حيًّا فحدّه هو أن تكمل ضديته لنقيضه، وهو الحركة(٦٧). فهذا السكون مع حياته يبقى ساكناً غير متحرّك. فالمفاضلة والفرق هما بين سكونين: سكون حيّ، وسكون ميّت، وليس بين السكون والحركة. وربما فهم من كلام ابن الطحان أنّ السكون الحيّ قابل للحركة بدليل مشاكلته للمتحرّك الحيّ في وضوحه وبيان قرعه وسماعه، على حين أنّ السكون الميّت ليس قابلاً للحركة ما دامت حروفه في حالة المدّ؛ أو هكذا يتبادر إلى الذهن فعلاً(٦٨).

ويلاحظ أنّ ابن الطحان تحدّث عن الحركات وأنواعها وحدودها قبل

(٦٤) سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ٦٣، والخصائص، ١/ ٥٧– ٥٨.

(٦٥) الكتاب، ٤/ ١٩٣–١٩٧، والدراسات الصوتية للحمد، ص٣٦١.

(٦٦) مرشد القارئ، ص٣٠.

(٦٧) السابق، ص٥٨.

(٦٨) انظر: رأياً مخالفاً لدى الحمد، الدراسات الصوتية، ص٣٧٨.

أن يتحدّث عن السكون وحدوده؛ ورأى أن للحركة في الأداء أربع درجات، هي الكمال، وهو «حقّ كل حرف تحرّك بأحدها - الحركات - أن يلفظ به ممكّناً من مخرجه، معتمداً عليه في مدرجه حتى يحلّى بجميع صفته، وتمام حركته، معتدلة في الوزن..»[٦٩] على أنّ الخروج عن الحدّ يلزمه حدوث حرف يقوم عن ذاتها. والدرجة الثانية في أداء الحركة هي الاختلاس، وهو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن. والدرجة الثالثة هي الإخفاء، وهو نقصان الصوت بحرفها، أو نقصان تمطيطها. والدرجة الرابعة هي الروم، وهو عبارة عن النطق ببعض الحركة، ويكون الفاني منها أكثر من الباقي[٧٠]. وأصول هذه الحدود والدرجات واردة لدى سيبويه في الكتاب، وإنّما قصدنا أن نقف على تطوّر النظر في هذه المسائل لدى اللغويين وعلماء التجويد[٧١]. وقد أفضى بنا إلى هذا الحديث طرفٌ من البحث أحببنا استيفاءه.

٥- خاتمة وتعليق:

درس الدكتور كمال بشر السكون دراسة عامّة معتمداً على جملة آراء قبسها من مصنفات النحاة المتأخرين، واتخذها وسيلة لإعادة النظر، وحسناً فعل حين فرّق بين المتقدمين من هؤلاء، والمتأخرين منهم؛ لأنّ أخطاء جمّة تتسرّب إلى الباحثين الذين ينظرون إلى الدرس اللغوي عامّة نظرة واحدة تجمع الروّاد الأوائل أصحاب الفِكَر المبدعة إلى تابعيهم بعد القرن الرابع للهجرة، ولا سيّما المتأخرين زمناً منهم؛ إذ من الضرورة بمكان تحديد

(٦٩) مرشد القارئ، ص٥٧.

(٧٠) مرشد القارئ، الموضع نفسه.

(٧١) الدراسات الصوتية للحمد، ص٥٠٩.

الفترة التي يدور فيها الدرس فِراراً من التعميم، وسعياً إلى سلامة النتائج. لكنّ الدكتور بشر فسّر أشياء من بحث السكون تفسيراً شائعاً لدى المستشرقين وبعض اللسانيين، ولا سيّما ما يتّصل بسكون المدّ ووجود حركات قبل حروف المدّ، ونحو ذلك مما هو ذائع في الدراسات الحديثة(٧٢). وعلّق الدكتور بشر على هذا الموضوع بقوله: «فهذه الأحرف في نظرهم مدّات، وهي في الوقت نفسه ساكنة، وهذه المدّات كذلك مسبوقة بحركات مجانسة، حكمان لا صحّة لأحدهما، ويدلّان على اضطراب في فهم حقائق الأشياء»(٧٣). والصحيح أنّ القدامى عاملوا حروف المدّ معاملة صوتية نطقية، وهي هنا حركات طويلة لا شكّ فيها، بل إنّ الحركات القصار مأخوذة منها، لكنّها تنتهي بالسكون، فلا يقع بعدها ساكن، ولا تدرج إلى ما بعدها. وقد تقدّم في هذا البحث إلمام واسع بهذا التفسير. لكنّ التقنيات الصوتية الحديثة فسّرت أشياء مما استغلق على الغربيين ورثة اليونانيين فهمُه، وخلصت إلى أنّ حرف المدّ يتألف من جزأين: أحدهما متصاعد الحركة، والآخر متخامد الحركة، وهو المدّ؛ وأنّ الوقف على المدود وقف متدرّج، كما سنبيّن لاحقاً(٧٤).

فمع أنّ المدّ يعادل مصوّتاً طويلاً، يفتقد القوة الحركية الدافعة (Cinetic Force) والمتصاعدة القوة التي تتصف بها الحركة؛ ولذلك المدّات لا تستطيع الوصول إلى المخرج التالي. وهذا معنى أنّها تفتقد إلى «الصرف»

(٧٢) انظر مثلاً آراء إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٣٩، وكمال بشر، دراسات في علم اللغة، ١/ ٢٠١-٢٠٢، ورمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص٤٠٨-٤٠٩، وغانم الحمد، الدراسات الصوتية، ص٣٨١.

(٧٣) دراسات في علم اللغة لكمال بشر، ١/ ٢٠١.

(٧٤) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، ٢/ ١٧٥-٢٠١.

بمصطلح الخليل[٧٥]، لأنّها تحصل بدفع الحركة، وتكون قوّتها الحركية متناقصة، على حين أنّ الحروف الجوامد «الصحاح» حين تحرّك تكون لها قوّة «الصرف»، أي: التحرّك والانتقال إلى المخرج التالي[٧٦]. والسكون هو توقيف لحركة الحرف، وهو من ثَمّ حبس تامّ أو غير تامّ (تامّ في الحروف الشديدة، وغير تامّ في غيرها). فالحبس يختلف باختلاف الحروف، فيكون مع الصحاح الساكنة آنيًّا، مع قبوله للامتداد بإبقاء التوتر العضلي، وفي المدود يكون السكون زمانيًّا؛ إذ يحصل التوقيف في الصحاح «الصوامت» دفعة واحدة، ويمكن أن يمتدّ فيه حبس النفس. أما في المدود فيحصل هذا التوقيف دائماً بالتدرّج، لا دفعة واحدة، ويحدث حبس النفس فيه بفتور الحركة وتلاشيها شيئاً فشيئاً[٧٧].

وخلاصة الفرق بين المتحرّك والساكن هي أنّه «إن انتهى الصوت إلى حيّز وقرع مخرجاً من مخارج الحلق أو الفم أو الشفتين تموّج لذلك القرع، فتكيّف بكيفية هي الحرف.. فإن قرّ الهواء قراراً تامًّا، ولم يضطرب فالحرف ساكن، وإن لم يتمّ قراره، واضطرب عند الاعتماد كان الحرف متحرّكاً لانفصاله عن الحيّز بحركة. فالمتحرّك لا يحبس معه النفس، وهو مطلق لوجود ما يعينه على الخروج»[٧٨].

لقد كان اهتمام سيبويه منصبًّا على حروف المدّ وحدها، أمّا ابن جني فكان اهتمامه منصرفاً نحو فحص الساكن، وبيان خصائصه في سعيه لإيضاح الإدراج، مع عرضه الواسع لأحوال المدّ والحركات. وانفرد ابن الطحان بالنصّ على أنّ المقصود هو السكون، لا الحرف، كما تقدّم لدى سيبويه وابن جنّي.

(٧٥) تهذيب اللغة للأزهري، ١/ ٥٠.
(٧٦) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ١/ ٢٨٤، ٢/ ١٩٨.
(٧٧) السابق، ١/ ٣٦٨.
(٧٨) السابق، ٢/ ١٨٤.

وهكذا عرضنا جوانبَ من مفهوم «الساكن والسكون» من خلال اتجاهات متعدّدة، عبّرت عن مفهومات علمية جديرة بالدرس العلمي(٧٩). ولا شكّ في أنّ كثيراً من هذه المفهومات كان سابقاً لعصره في كثير من الأحيان. ونؤكّد أنَّ شيئاً من الغبن دخل على علومنا اللغوية من القياس الذي أجراه المحدثون بين هذه العلوم والمفاهيم اللسانية. وهو قياس ضعيف جدًّا، لا يَأخذ في الحسبان ما بين العربية واللغات الأوربية من خلافات(٨٠)؛ فضلاً عن التنبه إلى تطور الدرس التقني للغة، ولاسيّما درس الأصوات. فقد نقض هذا التطور عدداً من المسلّمات الموروثة عن التراث اليوناني وبحوث الاستشراق وفقه اللغة (الفيلولوجية) وبدايات الدرس اللساني. ومن المفروض أن يستمدّ البحث العلمي مصطلحاته ومبادئه من واقع اللغة نفسها، وما يناسبها، حتى تأتي النتائج علميّة صحيحة، قابلة للفحص والتّطبيق، لا أمشاجاً من نظريات متناقضة أو مبتوتة من سياقها الأصلي.

* * *

المصادر والمراجع

- إشكاليات في البحث والنقد النّحويّين لفخر الدين قباوة، دار الملتقى، حلب، ط١، ٢٠٠٤م.

(٧٩) انظر: آراء فذّة نقلها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح تفسّر آلية النطق والإدراج والتحرّك والسكون. ومعظمها من مصادر مخطوطة. انظر كتابه: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ٢/ ١٧٥-٢٠١.

(٨٠) إشكاليات في البحث والنقد النحويين لفخر الدين قباوة، ص٣٩-٤٢.

- الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٧١م (ط١، ١٩٤٧م).
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) لسلمان حسن العاني، ترجمة ياسر الملاح ومراجعة محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدّة، ط. أولى ١٩٨٣ م.
- تهذيب اللغة للأزهري، الجزء الأول، حقّقه وقدّم له عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجّار، الدار القومية للطباعة (القاهرة) ١٩٦٤م.
- الخصائص لابن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، دار الهدى، بيروت، ط. ثانية، د.ت.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد لغانم قدوري الحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ١٩٨٦م.
- دراسات في علم اللغة لكمال بشر، القسم الأول، دار المعارف بمصر ١٩٧١م، والقسم الثاني دار المعارف بمصر، ط. ثانية ١٩٧١م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار المعارف، دمشق، ط. أولى ١٩٧٣م.
- سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى ١٩٨٥.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخطّ للخضر اليزدي (أتمّه سنة ٧٢٠ للهجرة)، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريّان، بيروت، ط. أولى ٢٠٠٨م.

- شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (رضيّ الدين المتوفّى عام ٦٨٨ للهجرة) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (المتوفى عام ١٠٩٣ للهجرة) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦-١٣٥٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط. أولى ٢٠٠٨م (صورة من الشابكة).
- شرح المفصّل لابن يعيش، إدارة الطّباعة المنيريّة بمصر، د.ت.
- فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط. ثانية ١٩٨٣م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون. عالم الكتب، بيروت، د.ت، وط. بولاق سنة ١٣١٧هـ.
- مخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان، تحقيق محمد يعقوب تركستاني، ط. أولى ١٩٨٤م.
- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ لابن الطّحّان السماتي، تحقيق حاتم صالح الضّامن، دار البشير، عمّان ومؤسسة الرّسالة، بيروت، ط. أولى ١٩٩٩م.
- «المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه» لخديجة الحديثي، مؤتمر النقد الأدبي الخامس بجامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٤م.
- المنهج الصّوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء بالأردن، ط. ثالثة ١٩٨٥م.